

المصادقة، ولأول مرة، على تصميم تهيئة المدينة العتيقة لمكناس ومناطق الارتفاقات كوثيقة مرجعية وتوجيهية لترسيخ الخصوصيات المعمارية والعمرانية لمدينة مكناس

انعقد يوم 28 مارس 2016 بمكناس المجلس الإداري للوكالة الحضرية لمكناس في دورته الرابعة عشر تحت الرئاسة الفعلية للسيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، بحضور السيد عامل عمالة مكناس والسيد عامل إقليم الحاجب والسيد عامل إقليم افران والسيد رئيس المجلس الجماعي لمكناس.

وتميزت حصيلة أنشطة الوكالة برسم سنة 2015 باستكمال التغطية بوثائق التعمير ومواكبة المشاريع والمبادرات التنموية والإسهام في الرفع من جودة إطار العيش والمشهد العمراني وتثمين التراث الطبيعي و العمراني والمعماري، وذلك سعياً منها لتأدية دورها كقوة اقتراحية تساهم بشكل فعال في مواكبة التنمية المستدامة لمجال تدخلها بوسطيه القروي والحضري، حيث تمت المصادقة، ولأول مرة، على تصميم تهيئة المدينة العتيقة لمكناس ومناطق الارتفاقات كوثيقة مرجعية وتوجيهية لمراجعة الارتفاقات وترسيخ الخصوصيات المعمارية والعمرانية من خلال وضع معايير مضبوطة وملائمة.

فعلى مستوى التخطيط الحضري، تم قطع مراحل مهمة في مسلسل المشاورات المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لمكناس الكبير، حيث تمت المصادقة عليه من طرف اللجنة المحلية للتتبع، مما سيفضي إلى إنتاج وثيقة استراتيجية قادرة على استيعاب الإشكاليات التعميرية المطروحة على مستوى حاضرة مكناس الكبير، كما تم إحالة 14 وثيقة تعميم للمشاورات القانونية أو البحث العلمي ومداولات المجلس، حيث وصلت نسبة التغطية بوثائق التعمير بمجال النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لمكناس إلى 98% نهاية سنة 2015. ولإنتاج جيل جديد من وثائق التعمير أكثر مرونة، في مدة معقولة وبإشراك جميع الفاعلين، تم إعطاء الانطلاقة لخمس وثائق تعميم جديدة وفق الصيغة الجديدة للنصوص المرجعية.

وفي إطار تعميم القرب والملائمة، تم إنهاء 21 تصميم إعادة الهيكلة للأحياء الناقصة التجهيز في إطار تعاقدية و30 تصميم قيد الدراسة قصد الإسهام في إدماج الأحياء الناقصة التجهيز في الأنسجة المهيكلية والرفع من جودة إطار العيش والمشهد العمراني.

وعلى مستوى التدبير الحضري، تم إعمال مبادئ التعمير المستدام من خلال الحرص على احترام قواعد النجاعة الطاقية في التهيئة والمباني. و تمت دراسة 5200 مشروع بنسبة موافقة 83%. إنجاز هذه المشاريع سيمكن من إحداث 6567 قطعة أرضية مخصصة للسكن، وتجهيز 108 قطعة أرضية مخصصة للمرافق العمومية، وإنجاز 8398 وحدة سكنية منها 4014 سكن اجتماعي ذو تكلفة 250.000 درهم. كما ستحدث 26 وحدة صناعية و 14 مشروع سياحي و بناء 65 مرفق عمومي. المبلغ الاستثمار الإجمالي المرتقب يناهز 52302,6 مليون درهم.

كما حرصت الوكالة الحضرية على تطوير الإدارة الرقمية وكذا أساليب وأدوات التواصل للانفتاح الفعال على محيطها المؤسساتي والمدني قصد تسهيل الولوج للمعلومة والمساهمة في التسويق الترابي لمجالها الترابي، حيث شرعت في الإعداد لتوفير خدمة الاطلاع عبر الإنترنت على مقتضيات وثائق التعمير المصادق عليها.

وبخصوص التزامات الوكالة الحضرية لمكناس لسنة 2016، فإنها ستميز بالمواكبة الناجعة والتفاعلية للتنمية المستدامة لمجال تدخل هذه الوكالة في سياق الجهوية الموسعة والجهة الجديدة فاس-مكناس. فالتحول الذي يعرفه المجال الترابي للوكالة الحضرية كجزء من فضاء استراتيجي متميز بخصوصياته يستدعي إعادة التموقع في المنظومة الجديدة ونهج مقارنة متجددة للارتقاء بمجالنا وجعلها تتميز بالقدرة على التكيف والاستجابة لتحديات ومتطلبات مدن و مراكز الغد من خلال برامج و مشاريع استراتيجية ذات أبعاد جهوية بتنسيق مع كافة الفرقاء والمتدخلين.